Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (6), Issue (11): 30 Apr 2022
P: 65 - 81
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (6)، العدد (11): 30 إبريل 2022 م
ص: 65 - 81

The impact of illegal immigration and human trafficking on Arab national security

Ebtihal Gamal El-Deen El-Sadeg
Faculty of Political Science and Strategic Studies || Al-Zaeem Al-Azhari University || Sudan

Abstract: This study investigated the phenomenon of illegal immigration and human trafficking in the Arab countries and its impact on Arab national security. The study adopted the descriptive analytical approach and the historical approach to test the validity of the hypotheses. It identified that there are political, security and economic reasons behind this phenomenon. The political reasons were the tyranny of the political regimes and conflicts and wars going on in these countries. It is found that illegal immigration augments human trafficking, and negatively affects Arab national security such that the exploitation of immigrants by terrorist movements in wars and as a source of finance and laundering crimes. Furthermore; there are health threats represented in the transmission of infectious diseases. The study recommended the necessity of cooperation of all Arab countries to combat illegal immigration and human trafficking, and directing resources to combat illegal immigration, supporting and encouraging young people to set up projects to achieve their aspirations, the need to introduce democracy and the commitment to good governance, transparency, freedoms and fighting corruption.

Keywords: illegal immigration, human trafficking, Arab national security, terrorist movements.

أثر الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر على الأمن القومي العربي

ابتهال جمال الدين الصادق كرار
كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية || جامعة الزعيم الأزهري || السودان

المستخلص: تناولت الدراسة ظاهرة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في الدول العربية وأثرها على الأمن القومي العربي، واعتمدت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي والمنهج التاريخي لاختبار صحة الفرضيات. وتبين أن هناك أسباب سياسية وأمنية واقتصادية تقف وراء هذه الظاهرة وتمثلت الأسباب السياسية في استبداد الأنظمة السياسية، وأمنية ناتجة عن الصراعات والحروب في هذه الدول، وأسباب اقتصادية حيث تعاني هذه الدول من الفقر وانخفاض مستوى الدخل. وتبين أن الهجرة غير الشرعية تساعد على نشاط الاتجار بالبشر، وتؤثر سلباً على الأمن القومي العربي، إذ أن هناك مهددات أمنية نتيجة استغلال المهاجرين من قبل الحركات الإرهابية حيث يتم استغلالهم في الحروب وكمصدر للتمويل العمليات الإرهابية، وكذلك هناك آثار اقتصادية مثل زيادة البطالة وجرائم غسل الأموال، كما أن هناك مهددات صحية تتمثل في انتقال الأمراض المعدية. وأوصت الدراسة بضرورة تعاون جميع الدول العربية لمحاربة الهجرة غير الشرعية الاتجار بالبشر، وتوجيه جزء من الانفاق الدولي على مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى تنمية وتطوير دول منشأ الهجرة حتى تتحسن أوضاعها ودعم وتشجيع الشباب على إقامة مشاريع لتحقيق تطلعاتهم. وضرورة الأخذ بالنظام الديمقراطي والتزام الحكومات بالشفافية وإتاحة الحريات ومحاربة الفساد.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالبشر، الأمن القومي العربي، الحركات الإرهابية.

المقدمة.

الهجرة هي الانتقال من مكان لآخر بغرض الإقامة الدائمة، وقد عرفت الهجرة منذ قديم الزمان. وكانت في السابق تتم بشكل جماعي هرباً من الحياة القاسية وبحثاً عن مناطق أكثر ملائمة للعيش والاستقرار، وكانت الهجرة شيئاً طبيعياً في كل بقاع الأرض ولكن مع التطورات التي شهدها العالم وظهور مبدأ سيادة الدولة على أراضيها أصبحت الهجرة مربوطة بموافقة دول المقصد، ومن هنا ظهر تقسيم الهجرة إلى شرعية (بمعنى أنها تتم بموافقة وإذن من دولة المقصد) أو هجرة غير شرعية (وهي التي تتم بدون موافقة دولة المقصد).

في السابق لم تكن أي من الدول تعترض أو ترفض قدوم المهاجرين إليها، بل كانت العديد من الدول تسعى لجلب المهاجرين إلى أراضيها بسبب حاجتها للأيدي العاملة، ولكن بمرور الوقت واكتفاء الدول من المهاجرين أصبحت شروط الهجرة انتقائية. ولجأت الدول الأوروبية إلى اتباع إجراءات أمنية صارمة بإصدارها "القانون الجديد للهجرة" المتعلِّق أساسًا بمسألة التجمع العائلي أو حقِّ لمِّ الشمل للحدِّ من تدفق المهاجرين إلى أراضيها وصحب ذلك ازدياد أزمات دول الجنوب والدول الأفريقية حيث تفجرت العديد من الحروب والنزاعات والاضطرابات السياسية، وما تبع ذلك من تدهور اقتصادي وازدياد حدة الفقر والبطالة مما زاد من أعداد المهاجرين وإتباعهم لأساليب مخالفة لقوانين للهجرة للوصول الي الدول الأكثر استقراراً والمتقدمة اقتصادياً.

مع ازدياد الهجرة غير الشرعية ازدادت عمليات الاتجار بالبشر، الذين اتخذوا من تهريب المهاجرين مصدراً لممارسة أبشع أعمال الاستغلال وانتهاك حقوق الإنسان ويصل الأمر في كثير من الأحيان إلى الزج بالمهاجرين في قوارب تقودهم إلى الموت بدلاً من أن توصلهم إلى البلاد التي يحلمون بالوصول إليها.

ومثلما شكلت الهجرة مشكلة للدول الأوربية فهي هاجس للدول العربية، إذ تمثل بعض هذه البلدان دول مقصد لبعض المهاجرين مثل دول الخليج. بينما تشكل دولاً أخرى مثل السودان ومصر وليبيا ودول المغرب العربي واليمن دول معبر للدول الأوربية. وتشترك بعض هذه الدول مع سوريا والعراق وفلسطين والصومال لتشكل دول مصدرة للهجرة. وبالتالي فغالبية الدول العربية تتأثر بدرجات متفاوتة بالهجرة غير الشرعية بل أصبحت مهدداً أمنياً كبيراً لدول المنطقة، إذ أصبحت الجماعات الإرهابية والحركات المسلحة تستغل المهاجرين لتحقيق مكاسب عدة من ورائهم.

إشكالية الدراسة

ما أثر الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر على الأمن القومي العربي؟

وتتفرع من هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

1- ما الأسباب التي أدت إلى الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في البلاد العربية؟
2- ما أثر الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر على أمن المجتمعات العربية؟
3- ما علاقة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر بالحروب والنزاعات المسلحة في المنطقة العربية؟
4- ما السياسات والبرامج التي اعتمدتها الدول العربية لمواجهة هذه الظاهرة والحد منها؟
5- ما الاستراتيجيات الممكنة للحد من ظاهرة الاتجار بالبشر؟

فرضيات البحث

1. تؤثر الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر على جميع مكونات الأمن القومي العربي الاقتصادية والسياسية والصحية والاجتماعية. ويمثل تدهور الأوضاع السياسية بالدول العربية وعجز حكوماتها عن إيجاد حلول جذرية

لتطلعات شعوبها، وفشلها في محاربة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر أسباب رئيسية أمام ازدياد هذه الظاهرة.

أهداف الدراسة

1. التعريف بحجم وخطورة مشكلة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر على الأمن العربي.
2. معرفة العلاقة بين الهجرة غير الشرعية والحركات المسلحة والارهاب.
3. تحديد أوجه التهديد الأمني في المنطقة العربية الناجم من الهجرة غير الشرعية
4. التوعية بخطورة الهجرة غير الشرعية على الأمن المجتمعي والاقتصادي والصحي في الدول العربية سواء دول المنشأ أو العبور أو المقصد.
5. وضع استراتيجية للتصدي للتحديات ذات العلاقة بالهجرة في المنطقة العربية وأثرها على دول العبور.
6. محاولة الوصول إلى آلية لتحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة العربية والحفاظ على مبادئ حقوق الإنسان في العيش بحرية وكرامة والحفاظ على حق المهاجرين في التنقل.

أهمية الدراسة

أ- الأهمية العلمية

تتمثل في أن موضوع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر يعتبر من المواضيع التي تلقى اهتماماً أكاديمياً من العديد من الباحثين في مجال العلاقات الدولية، خاصةً وأن هذا الموضوع يشمل عدة جوانب أمنية واقتصادية واجتماعية وسياسية وصحية. كما أن موضوع الدراسة سيشكل اضافة إلى منتوج البحث العلمي في حقل الدراسات الاستراتيجية والأمنية بما يخدم قضايا الأمن الإقليمي العربي.

ب- الأهمية العملية

أهمية الدراسة تنبع من أهمية الموضوع الذي تعالجه والمتعلق بالهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في بعدها الأمني والإنساني، والتي تتواكب مع هذه الفترة التي تشهد فيه معظم الدول العربية حراكاً سياسياً مستمراً صاحبه تزايد في معدلات الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر والذي أدى إلى تزايد اهتمام الدول والمنظمات بها ومحاولة وضع تصور إقليمي عربي للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة العربية وتحقيق الرفاه للمجتمع.

منهجية الدراسة.

اتبعت الدراسة المنهج التاريخي لمعرفة بداية ظهور الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية في الدول العربية وتتبع السياسات والإجراءات التي اتبعتها الدول العربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، والمنهج التحليلي الوصفي لوصف أسباب الظاهرة وآثارها على الأمن القومي العربي.

هيكل الدراسة

- المقدمة: وتضمنت ما سبق.
- المبحث الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.
- المبحث الثاني: أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في البلاد العربية.
- المبحث الثالث: آثار الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر على الأمن القومي العربي.
- المبحث الرابع: السياسات الدولية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والرؤية المستقبلية.

- الخاتمة: خلاصة بأهم النتائج. التوصيات والمقترحات.

مصطلحات الدراسة

1. الأمن القومي العربي

يعرف الأمن القومي العربي بأنه " قدرة الأمة العربية على الدفاع عن أمنها وحقوقها وصيانة استقلالها وسيادتها على أراضيها، وتنمية القدرات والإمكانات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، مستندة إلى القدرة العسكرية والدبلوماسية، آخذة في الاعتبار الاحتياجات الأمنية الوطنية لكل دولة، والإمكانات المتاحة، والمتغيرات الداخلية والإقليمية والدولية والتي تؤثر على الأمن القومي العربي"[1]. كما يعرف بأنه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من أي تهديدات بغض النظر عن هذه التهديدات ومصدرها، بمعنىً آخر هو ما تقوم به الدولة أو مجموعة من الدول التي تضمها نظام جماعي واحد من إجراءات، في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات المحلية والدولية[2].

2. الجريمة المنظمة

عرفت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في "المادة2/1" منها الجماعة الإجرامية المنظمة بأنها: كل جماعة مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر، موجودة بفترة من الزمن وتقوم معاً بفعل مبرر بهدف ارتكاب جريمة واحدة أو أكثر من الأنظمة الإجرامية في هذه الاتفاقية، من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى. وعرفت مجموعة مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة بالاتحاد الأوربي الجريمة المنظمة بانها: جماعة مشكلة من أكثر من شخصين تمارس نشاطاً إجرامياً بارتكاب جرائم جسيمة لمدة طويلة أو مدة غير محددة ويكون لكل عضو فيها مهمة محددة في إطار التنظيم الإجرامي، وتهدف للحصول على السطوة أو تحقيق الارباح[3].

3. جريمة تهريب المهاجرين

عرف بروتكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر أو البحر أو الجو المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية جريمة تهريب المهاجرين بالمادة(3/أ)بانها: تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو المقيمين الدائمين بها وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو مادية أخرى[4].

4. اللاجئ:

هو شخص ترك بلده بسبب الخوف أو الفاقة وينوي الاستقرار في البلد المضيف، وهو الشخص الذي لا جذور له في بلد المهجر والذي يفتقر الي حماية ومكانة وطنية. [5]

1- الكيلاني، هيثم، *مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي والعسكري* ندوة الأمن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، واشنطن، ص 71، من 9 – 11 يناير 1996م.

2- لواء دكتور البشرى، محمد الأمين، *الأمن العربي المقومات والمعوقات*، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، ص 20، ط1، 2000م.

(3) . القاضي، رامي متولي، مكافحة الاتجار بالبشر في القانون المصري والتشريعات المقارنة، القاهرة، ص36، دار النهضة العربية، ط الاولى، 2011م.

(4) . القاضي، رامي متولي، مصدر سابق ص 45

(5) . زيتون، وضاح، المعجم السياسي، عمان، دار المشرق الثقافي، ص 280، ط 1، 2006م.

5. الوطن العربي

(الوطن العربي)يعرف كذلك باسم الوطن العربي الكبير والعالم العربي، وهو مصطلح جغرافي سياسي يطلق على منطقة جغرافية ذات تاريخ ولغة وثقافة مشتركة وهو يمتد من المحيط الاطلسي غرباً إلى بحر العرب والخليج العربي شرقاً، ويضم جميع الدول المنضوية تحت جامعة الدول العربية في غرب اسيا وشمال افريقيا وشرقها، ويقع الوطن العربي جغرافياً بين دائرتي عرض 2 درجة جنوباً و37.5 شمالاً، وبين خطي طول 60 درجة شرقاً و17 درجة غرباً ليغطي مساحة تبلغ نحو 14، 469، 291كلم مربع. كما يمثل نحو 10.2% من مساحة اليابسة في الكرة الارضية.

المبحث الأول- مفهوم الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

المطلب الأول: مفهوم الهجرة غير الشرعية Illegal Immigration

الهجرة

الهجرة لغةً: كلمة هجرة في اللغة العربية من الفعل الثلاثي هجر، والهجر ضد الوصل،، فيقال هاجر القوم من دار إلى دار، ويقال أيضاً هاجر عن وطنه أي تركه وخرج إلى غيره، وهي نقيض الاستقرار والتوطن والاسم: الهِجْرة، والمهاجرة من أرض إلى أرض: تركُ الأولى للثانية، والتهاجر: هو التقاطع[6].

الهجرة في الاصطلاح

الهجرة تعني حركة الأفراد فرديًا أو جماعيًا للانتقال من الموطن الأصلي (البلد الأم) إلى بلد آخر لهدف أساسي وهو الاستقرار المادي والمعنوي، وقد تكون داخل حدود البلد أو خارجها، وقد تكون مدتها مؤقتة أو طويلة. والهجرة عبارة عن حركة سكانية وعملية انتقال من الوطن الأصل إلى وطن آخر يتم اختياره وفقاً لمقتضيات وظروف معينة محيطة بالمهاجرين.

يمكن تقسيم الهجرة إلى نوعين: هجرة داخلية وتكون داخل الدولة نفسها أي من اقليم إلى آخر وأخرى خارجية أي من دولة إلى دولة أخرى والهجرة الدولية تنقسم بدورها إلى قسمين[7]:

الهجرة غير المشروعة:

وهي التسلّل إلى إقليم دولة أجنبية أو الإقامة فيه خلسة وخلافاً لما تقتضيه القوانين المتعلّقة بالهجرة النافذة في ذلك الإقليم.

الهجرة الشرعية :

الدخول إلى إقليم دولة أجنبية والإقامة فيه وفقاً لما تقتضيه القوانين المتعلقة بالهجرة النافذة في ذلك الإقليم.

---

(6) . د الدميري، امين، *تعريف الهجرة في الاسلام*، مقال منشور على موقع الالوكة بتاريخ، 29/9/2017/ ::https //www.alukah.net/sharia/0/121089/#ixzz63G42U0xO، تاريخ الزيارة، 3/10/2019

(7) .معجم المعاني الجامع، *تعريف الهجرة*، https: //www.almaany.com/ar/dict/alukn-، ، تاريخ الزيارة 3/10/2019

وتحدث الهجرة الشرعية بين البلدان التي لا تضع قيوداً أو قوانين تمنع الهجرة، ولا يتطلب الدخول إليها الحصول على تأشيرات الدخول، كما تحدث في الدول التي تسمح قوانينها للمهاجرين بالقدوم إليها وفقاً لأنظمتها وإجراءاتها وحاجتها من المهاجرين، فتمنح تلك الدول تأشيرات دخول نظامية لمن ترغب في استقبالهم من المهاجرين.

وعرفت الموسوعة السياسية الهجرة على أنها "كلمة تدل على الانتقال المكاني أو الجغرافي لفرد أو جماعة ." وكما يقول M. Tribalat فإن للهجرة مفهومان: أحدهما عام ويعني الحركة أو القصد الآني في الانتقال إلى دولة غير الدولة الأصل، والآخر خاص ويعني دخول أشخاص يقيمون لفترة معينة فوق إقليم دولة غير دولتهم. ويمكن أن تكون الهجرة من الريف إلى المدينة داخل البلد نفسه، وحينها تسمى هجرة داخلية، ويمكن ان تكون من دولة إلى أخرى أو من قارة إلى قارة وهنا تسمى هجرة خارجية. كما يعرف الكاتب P. George المهاجر بأنه "الشخص الذي يبدي الرغبة في تغيير الإقامة من بلده الأصلي ليقيم في دولة أخرى ويحصل على جنسيتها ويندمج في مجتمعها".[8]

أما المفوضية الأوروبية فتعرّف الهجرة غير المشروعة بأنها: ظاهرة متنوعة تشتمل على أفراد من جنسيات مختلفة يدخلون إقليم الدولة العضو بطريقة غير مشروعة عن طريق البر أو البحر أو الجو بما في ذلك مناطق العبور في المطارات، ويتم ذلك عادة بوثائق مزورة أو بمساعدة شبكات الجريمة المنظمة من المهربين والتجار، وهناك الأشخاص الذين يدخلون بصورة قانونية وبتأشيرة صالحة ولكنهم يبقون أو يغيرون غرض الزيارة فيبقون بدون الحصول على موافقة السلطات.

أما المعجم القانوني فيعتمد على معيار دوافع الهجرة ويعرفها بأنها: العملية التي يذهب من خلالها شخص إلى غير بلده الأصلي من أجل إيجاد عمل في البلد المستقبل[9].

المطلب الثاني مفهوم الاتجار بالبشر Human Trafficking

كان الاتجار بالبشر معروفاً في التاريخ منذ القدم إلى أن تم تجريمه نهائياً في النصف الأول من القرن العشرين. وكانت العبودية منتشرة في كثير من المجتمعات حتى أن عدد العبيد كان أحيانا أكثر من عدد الأحرار، وقد ضيقت الشريعة الإسلامية من أسباب الاسترقاق، وشجعت تحرير الأشخاص محل الرق عن طريق العتق والتحرير والمكاتبة وبمرور الزمن كان لهذا النظام دور كبير في محاربة الرق وتجارته[10].

الاتجار بالبشر في الاتفاقيات الدولية:

تعددت التعريفات الدولية وتوالت الجهود التشريعية والفقهية للبحث عن صيغة مثلى تعبر عن مضمون جريمة الاتجار بالبشر، وتميز كل منهما عن الآخر بالتركيز على عنصر معين من عناصر هذه الجريمة بهدف الوصول إلى طرق فعالة لإدانة مرتكبيها ومعاقبتهم وحماية ضحايا الاتجار بالبشر.

عرف البروتكول الخاص بمكافحة ومنع تلك الجرائم باتفاقية مكافحة الجريمة المنظمة المنعقدة في بارلمو سنة 2000 م في المادة 3/أ الاتجار بالأشخاص بانه تجنيد أو نقل أو إيواء أو استقبال الأشخاص عن طريق التهديد أو باستعمال القوة أو أية صورة أخرى بالإكراه أو بالخطف أو بالاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو حالة

(8). أ.د. عواشرية، رقية سليمان، *نحو رؤية للتعامل مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، الجزائر نموذجا*، كلية الحقوق، جامعة باتنة، الجزائر، بحث منشور 2018 https: //journals.nauss.edu.sa/index.php/AJSS/article/view4، تاريخ الزيارة، 4/10/2019

(9) . المصدر السابق

(10). الساكت، ابراهيم، ، *الاتجار بالبشر المفهوم* – التطور، ، ص 1، (ب ت)

ضعف المجني عليه، أو تقديم أو قبول أو دفع أمور مالية أو مزايا للحصول على رضاء الشخص صاحب السلطة على غير المراد استغلاله. والاستغلال يشمل في حده الأدنى استغلال دعارة الغير والإشكال الأخرى للاستغلال الجنسي والعمل أو الخدمات الإجبارية، والاسترقاق أو الممارسات المشابهة له أو اخذ أعضاء جسم الإنسان[11].

وعرفت الاتفاقية الخاصة بالرق لعام 1926م في المادة الأولى الفقرة الأولى والثانية منها أقدم صورة من صور الاتجار بالبشر بأن الرق هو (حالة أو وضع أي شخص تمارس عليه السلطات الناجمة عن حق الملكية كلها أو بعضها). كما عرفت الاتفاقية التكميلية لإلغاء الرق والاتجار بالرقيق والأنظمة والممارسات المشابهة للرق عام 1956م في المادة 7/ج الاتجار بالرقيق بانه (كل الأفعال التي ينطوي عليها أسر شخص ما أو احتجازه أو التخلي عنه للغير على قصد تحويله إلى رقيق، وجميع الأفعال التي ينطوي عليها احتجاز رقيق ما بغية بيعه أو مبادلته وجميع أفعال التخلي بيعاً أو مبادلةً عن رقيق تم احتجازه على قصد بيعه أو مبادلته وكذلك أي اتجار بالأرقاء أو نقل لهم أيا كانت وسيلة النقل المستخدمة)[12].

وبذلك فإن مفهوم الاتجار بالبشر يتعلق: (بكافة التصرفات التي تحيل الإنسان إلى مجرد سلعة أو ضحية يتم التصرف فيه بواسطة وسطاء محترفين عبر الحدود الوطنية بقصد استغلاله في أعمال ذات أجر متدن أو في أعمال جنسية أو ما شابه ذلك، وسواءً تم هذا التصرف بإرادة الضحية أو قسراً عنه، أو بأي صورة أخرى من صور العبودية.[13]

المطلب الثالث: العلاقة بين الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية

أشار السيد برونسون ماكينلي (مدير عام منظمة الهجرة العالمية) إلى وجود علاقة وثيقة بين الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية، ووصف الاتجار بالبشر بأنها الوجه القبيح لحركة الهجرة العالمية، وإحدى النتائج لموجات الهجرة غير المنظمة، فهناك أعداد كبيرة من البشر تقدم على الهجرة سعياً وراء فرص أفضل للمعيشة في الخارج بسبب الفقر والتمزق الاجتماعي والتوترات السياسية والظروف الاقتصادية داخل أوطانهم. ولكن قلة عدد القنوات المفتوحة أمام الهجرة الشرعية تدفع الكثيرين إلى اللجوء إلى ما يسمى بخدمات تهريب المهاجرين أو تجار البشر الذين لا يحترمون أمن وحقوق المهاجرين الأساسية، والذين يستخدمون وسائل الخداع والقمع والقهر العقلي والجسدي، فهي جزء لا يتجزأ من تلك الظاهرة، وأوضح أن الاتجار بالبشر تشكل أحد أخطر التحديات أمام القائمين على وضع سياسات الهجرة ومنفذيها على مستوى العالم كله، كما أنها تشكل أيضاً تهديد للأمن القومي.[14]

كما يرى البعض أن الهجرة غير الشرعية هي السوق السوداء للاتجار بالبشر وأن هذه السوق لها آليات كثيرة منها المكاتب الوهمية لإلحاق العمالة بالخارج ووسائط الهجرة والسماسرة والفساد الإداري والجماعات والعصابات الإجرامية المنظمة[15].

---

(11) . الخطيب، احمد حسن عبد العليم، *جرائم الاتجار بالبشر في شمال افريقيا خطورتها واثارها على حقوق الانسان والاليات التشريعية لمكافحتها* (مصر والسودان نموذجا) مجلة الدراسات الافريقية وحوض النيل –المركز الديمقراطي العربي democraticac.de/?p=6، ص 20، (المجلد الاول، العدد الثاني، يونيو 2018م.

(12) . المصدر السابق، ص 20

(13) . الخطيب، مصدر سابق، ص21

(14) . القاضي، مصدر سابق، ص46

(15). بركان، فايزة، *اليات التصدي للهجرة غير الشرعية*، بحث تكميلي للماجستير كلية الحقوق جامعة باتنة، ص81 :http 201/2011//researcherarab.blogspot.com/2020/02/blog-post_82.html،

أوجه التمييز بين الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين:

ترجع أهمية التمييز بين هاتين الصورتين من الإجرام المنظم؛ نظراً لتداخل عناصر السلوك الإجرامية في هاتين الجريمتين، وهو ما يؤدي إلى وجود صعوبة في بعض الأحيان في التمييز بينهما، فالحالات الفعلية من كل منهما قد تنطوي على عناصر من الجريمتين معاً، أو قد تنتقل من جريمة إلى أخرى.

فالعديد من ضحايا الاتجار بالبشر يبدأون رحلتهم بالموافقة على تهريبهم من دولة إلى أخرى، وبعدها يتم توريطهم بالخداع أو القسر إلى أوضاع استغلال ليصبحوا ضحايا اتجار بالبشر. إضافة إلى صعوبة أن يقوم مسؤولو إنفاذ القانون بالتمييز بين الضحايا في هاتين الجريمتين، كما أن مسؤولو إنفاذ القانون قد يعمدون أحيانا إلى استعمال أدلة الإثبات لمباشرة التحقيق في جريمة التهريب، ثم بعد ذلك يتحول التحقيق للتركيز على جريمة الاتجار بالبشر بمجرد ظهور أدلة اثبات جديدة. فخلاصة القول إن تهريب المهاجرين يكون بالموافقة والقبول من المهاجر، أما الاتجار بالبشر فيتم بصورة قسرية.

المبحث الثاني- أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في البلاد العربية

يمثل الموقع الجغرافي للوطن العربي أهميةً كبيرةً جداً؛ نظراً لتوسطه قارات العالم، وإطلاله على معظم الممرات المائية في المنطقة، إلى جانب الخليج العربي الغني بالثروة النفطية والغازية مما جعل الدول العربية دول منشأ ودول معبر ودول مقصد للهجرة غير الشرعية ولذلك سنتناول البحث من خلال تقسيم الوطن العربي إلى دول منشأ وعبور ومقصد.

تعد الهجرة غير الشرعية أو غير القانونية أو السرية أو غير النظامية ظاهرة عالمية موجودة في الدول المتقدمة كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي أو في الدول النامية بآسيا كدول الخليج ودول المشرق العربي، وفي أميركا اللاتينية وفي أفريقيا حيث الحدود الموروثة عن الاستعمار التي لا تشكل حواجز عازلة وخاصة في دول ساحل العاج ونيجيريا وجنوب افريقيا، ولكن هذه الظاهرة اكتسبت أهمية بالغة في المنطقة العربية نتيجةً لما تسببه من الآثار التي تشكل خطراً كبيراً يهدد أمن المجتمعات والدول وتتنوع أسباب الهجرة غير الشرعية بين أسباب اقتصادية، أمنية وسياسية وثقافية[16].

المطلب الأول- الأسباب الاقتصادية:

تعتبر الأسباب الاقتصادية أهم أسباب الهجرة غير الشرعية وتعتبر الهجرة الدولية كباقي الهجرات الداخلية هي فعل اقتصادي بقدر ما هي فعل اجتماعي، فالفرد يهاجر من أجل العيش اللائق وخلق شركة، بناء مسكن، وتوفير مستقبل آمن لعائلته[17]. فنجد أن معظم الدول العربية المصدرة للهجرة غير الشرعية هي دول فقيرة من الناحية الاقتصادية وتعاني من مؤشرات البطالة المرتفعة وقلة فرص العمل وانخفاض معدل الأجور وضعف مستوى الخدمات حيث تدفع هذه العوامل الكثير من الشباب والأيدي العاملة في البلدان الفقيرة إلى الهجرة غير الشرعية إلى البلدان الغنية التي- تحتاج إلى- أو تعاني من نقص حاد في الأيدي العاملة، يساهم في ذلك مواجهتهم بصعوبات الحصول على تأشيرة دخول إلى هذه البلدان عبر الطرق الرسمية، كذلك يسعي البعض للبحث عن فرص أكبر مما هو متاح في الدولة الأم.

---

(16) . عبد الله، خديجة عبد الله محمد. *مكافحة الهجرة غير الشرعية وأثرها على الامن القومي السوداني*. المؤتمر العلمي الثامن، جمعية العلوم السياسية السودانية، الخرطوم، مجلة العلوم السياسية. ص 107- 108، فبراير 2017م.

(17) . بركان، مصدر سابق ص32

المطلب الثاني- الأسباب الأمنية والسياسية:

تعد الأسباب الأمنية والسياسية من الأسباب القسرية للهجرة غير الشرعية، فقد ازدادت الهجرة غير الشرعية في السنوات الاخيرة بسبب الصراعات والحروب التي شهدتها الدول العربية والتي أدت في كثير من الأحيان إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي والأمني. حيث نجد أن أكثر المهاجرين من الدول التي تعاني من الحروب وعدم الاستقرار السياسي مثل سوريا والسودان والعراق وفلسطين وليبيا واليمن. فيخرج هؤلاء السكان هرباً من الحرب وبحثاً عن دول أكثر أمناً واستقراراً وطلباً للجوء السياسي. كما شجعت حالات الفوضى والحرب الأهلية على زيادة أعداد الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر في بعض الدول حيث تنعدم الرقابة وسلطة الدول مثل ليبيا واليمن، كما أن الحروب وانشغال الدولة بالصرف على الأمن يؤدي بالمشردين والذين فقدوا مصدر دخلهم للمشاركة في أنشطة التهريب والاتجار بالبشر.

كما أدى سوء الإدارة والحكم في معظم دول منشأ الهجرة غير الشرعية إلى زيادة معدلات الهجرة. فأحياناً تكون الدولة غنيةً الموارد ولكن تعاني من غياب الخطط القومية وتفتقر إلى الإبداع المرتبط بالتنافسية الاقتصادية العالمية، وغياب الربط بين السوق والمؤسسات التعليمية وعدم السير على سياسات تختص بالإصلاحات أو برسم خطط من أجل تنمية البلاد بالإضافة إلى عدم وجود الثقة الكافية بين الشعب والنظام السياسي في البلاد، بسبب الفساد والمحسوبية وعدم قيام السلطات بمهامها، مما ينتج عنه إهدار موارد الدولة وتبديد الثروات وكثرة البطالة وقلة فرص العمل مما يجعل الشباب يشعر بالإحباط واليأس من المستقبل، الشيء الذي يدفعهم إلى الهجرة بشتى الوسائل لتحقيق طموحاتهم وأحلامهم. كما أن انتشار الفساد يساعد على تيسير عمل تجار البشر والمهربين دون رقابة، أو من خلال الرشاوى التي يقدمونها للمسؤولين مقابل غض الطرف عن أعمال تهريب المهاجرين[18]. وكذلك كان لقصور الحكومات وعجزها عن إيجاد حلول ترضي طموحات الشباب في العيش في دول تحترم حقوق الإنسان وتطمئنهم على مستقبلهم أثراً كبيراً في دفع الشباب للهجرة غير الشرعية لتأمين مستقبلهم.

المطلب الثالث: أسباب ثقافية واجتماعية

نتيجة لانتشار ظاهرة العولمة وتداعياتها فقد أصبح العالم قريةً صغيرةً، حيث أضحى الشباب والجيل الحديث أكثر تعلقاً بالثقافة الغربية وبالأفكار الناجمة عنها. وصارت تجذبهم أنماط العيش في الدول الأوروبية حسب ما تصوره لهم وسائل الاعلام، وساعد على ذلك الصورة التي يرسمها لهم تجار البشر الذين يتكسبون من هذه التجارة، ويصورها لهم المهاجرون الذين سبقوهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي[19]. حيث يروجون للثقافة الغربية فتزداد رغبة الشباب في الهجرة ويجد متلقو هذه الرسائل صعوبة في الاندماج مع مجتمعاتهم الأصلية. ويزداد الأمر صعوبةً بسبب محاولات المجتمع التقليدي لمحاربة الثقافات الأجنبية والتمسك بالثقافات المحلية فقط، ويعمل من خلال سيطرته على الأنظمة والمؤسسات الإعلامية والتربوية على محاربة تلك الثقافات الأجنبية بدلاً من البحث عن أساليب إصلاح أو موائمة مع التغيرات في المجتمع ووسط الشباب، فيحدث العكس ويشعر الشباب بالغربة في أوطانهم وينتابهم الشعور بعدم الانتماء إليها مما يدفعهم للهجرة للخارج مهما كانت الوسيلة المتبعة، متخذين قرارهم

(18) مونيف، سامي محمد، مصدر سابق

(19) . العلوي، الحسن الشيخ، *صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في أفريقيا*، تقرير منشور على موقع مركز الجزيرة للدراسات، 10/ فبراير 2016م، ص 4.https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/02/2016217925474124.html

بعدم العودة. ولهذا نجد البعض منهم يستخدم مصطلح (الحرقة) للهجرة غير الشرعية بمعنى أنه يحرق كل أوراقه الثبوتية[20].

المبحث الثالث- آثار الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر على الأمن القومي العربي.

المطلب الأول- الآثار على الدول المصدرة للهجرة:

تؤثر الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر سلباً على الدول المصدرة لها على النحو التالي:

أ- من الناحية الاقتصادية تتأثر هذه الدول بفقدانها للأيدي العاملة وفقدانها للشباب من ابنائها، وهم عماد وقوة الدول. وبفقدهم تكون الدولة الأم هي الخاسرة مهما كانت أسباب هجرتهم فانهم لن يعودوا وسيؤثر ذلك على بلادهم مستقبلاً.

ب- الناحية السياسية: بالنسبة للدولة المصدرة والتي يهاجر أبنائها لأسباب سياسية أو اقتصادية فأن أسرهم حتماً ستكون غير راضية عن النظام السياسي الذي أفقدهم أبناءهم ودفعهم للهجرة والشتات والعذاب على أيدي تجار البشر وهذا لن يكون في مصلحة الحكام والدولة.

ج- الناحية الاجتماعية: كذلك ستتأثر الدولة من الناجية الاجتماعية فسفر الشباب سيفقر المجتمع من أبنائه الأقوياء كما أنهم سينشئون جيلاً جديداً مناهضاً لثقافة بلاده الأم وحتى إذا عادوا لبلادهم فإنهم سيكونون أقرب للثقافات الأجنبية وستزداد الاختلافات بين الأجيال في المجتمع مما يفقد المجتمع تماسكه وانسجامه. كما أن بعضاً من الذين هاجروا، ونتيجة لما تعرضوا له من تعذيب واذلال وقهر، لا يعودون أسوياءً. ويقول التقرير الصادر عن الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان لعام 2012م أن المهاجرين غير الشرعيين في ليبيا شهدوا الكثير من ممارسات العنف كالاحتجاز والاتجار بهم، وأصبح لكل كتيبة أو وجهة أمنية أو قوة محلية مركز احتجاز لمن يتم ضبطهم من المهاجرين غير الشرعيين دون رقابة ما فتح باب الانتهاكات الجسيمة للحقوق من استغلال جنسي واغتصاب نساء واحتجاز عمال لأشغال واستغلالهم دون مستحقات، وصولاً لظهور شبكات إجرامية محلية وعابرة للأوطان والاتجار بالأشخاص[21].

من أسوأ أنواع الانتهاكات في حق المهاجرين غير الشرعيين تلك المرتبطة بالاستغلال الجنسي والاتجار والسخرة. وينجم هذا من غياب السبل القانونية أمامهم، فالنساء يدفعهن ضعفهن للتورط مع شبكات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين بهدف تغطية نفقات السفر والوصول إلى أوروبا لتتحول أحلامهم إلى استغلال وعبودية ودعارة وأما الأطفال فيتعرضون أيضاً إلى انتهاكات عدة كأن يتخلى أحد الوالدين عنه أو كلاهما وغالباً ما يتعرضون للعنف الجسدي والنفسي والجنسي. ومن المؤكد في هذه الحالة أن هؤلاء المهاجرين لن يكونون مفيدين لبلدانهم إذا عادوا اليها مستقبلا[22].

---

(20) . المصدر السابق

(21) . خميس، مجاهد عبد الله، *اثر التدخل الخارجي علي الاستقرار السياسي في الدول العربية*، دراسة حالة ليبيا، ص 327، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الزعيم الازهري، 2019 م.

(22) . خميس، مصدر سابق، ص 328.

المطلب الثاني- الآثار على دول العبور ودول المقصد في الدول العربية

لا يوجد اختلاف كبير بين دول المقصد والعبور بالنسبة لأثر المهاجرين غير الشرعيين، إذ كثيراً ما تتحول دولة العبور إلى دولة مقصد وذلك لأن بعض المهاجرين يضطرون أحيانا للبقاء لفترة من الزمان قد تطول أو تقصر بحسب طلبات مهربي البشر. فقد يطالبون أحياناً بمبالغ كبيرة لا تتوفر لدى المهاجر فيضطر للعمل في دولة المعبر لتوفير المال، وأحياناً يتعرض للسرقة والابتزاز أيضاً فلا يجد أمامه سوى العمل في هذه الدولة أو أحياناً لصعوبة السفر بسبب الرقابة. كل ذلك يجعل المهاجر موجوداً ومقيماً في دولة المعبر دون علمها. ولكن الاختلاف يحدث بالنسبة لممارسي الاتجار بالبشر والتهريب. فهؤلاء التجار يتواجدون في كل من دول المنشأ ودول العبور حيث ينتهي دور كل فريق منهم بترحيل المهاجرين دون الاكتراث بعدها من سلامة وصولهم أو موتهم في تلك الرحلة.

أ- **الآثار الاقتصادية**: تتأثر الدول بوجود المهاجرين على أراضيها إذ تحتاج الدولة إلى مزيد من الانفاق لمقابلة تكلفة إنشاء مراكز للشرطة للإيفاء بمتطلبات الأمن. كما يكون على الدولة تحمل الصرف على هؤلاء المهاجرين وهي لا تدري بأعدادهم مما ينشأ عنه أزمات في السلع الاستهلاكية في بعض الأحيان كما يؤدي لزيادة الضغط على المرافق الحكومية. كما أن المهاجرين وبسبب احتياجهم للمال يقومون بأي عمل وبأي ثمن مما يؤثر سلباً على العمالة المحلية.

ب- **الآثار الصحية**: يؤثر دخول المهاجرين على الجوانب الصحية في الدولة، فهم في بعض الأحيان يكونون حاملين لبعض الأمراض المعدية، ودخولهم بصورة غير شرعية لا يسمح بالفحص عليهم أو يتيح الفرصة للسلطات الحكومية معالجتهم أو توفير الوقاية والرعاية الصحية لهم خاصة وأنهم يكونون منهكين من مشقة السفر عبر طرق غير ممهدة ووسائل نقل ليست جيدة وتكون صحتهم العامة بائسة حيث أن تجار البشر يحرصون على إضعافهم وتجويعهم وربما يظلون بدون ماء لعدة أيام وذلك لضمان فرض سيطرتهم على المهاجرين ومنعهم من محاولات الهرب أو الاحتجاج أو التذمر حيث يكون المهاجر كالأسير، لا يستطيع فعل أو قول شيء، وكل هذا يجعل المهاجرين عرضةً للأمراض والعدوى. كما أن هؤلاء المهاجرين يحتمل أن يتم استغلالهم جنسياً مما يؤدي إلى انتقال العديد من الأمراض الجنسية، فتجد الدول أنها أمام العديد من الأمراض والأوبئة.

ج- **الآثار السياسية والأمنية**: يشكل وجود المهاجرين غير الشرعيين خطراً كبيراً على أمن واستقرار الدول العربية، إذ أن غالبية تجار البشر لهم ارتباطات بالجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية. وتعد التجارة بالبشر والهجرة غير الشرعية أهم مصادر تمويل هذه التنظيمات مثل القاعدة والجماعات المماثلة لها. والتي قدرت عائداتها السنوية بمليار دولار أمريكي، ظلت القاعدة تستولي على 50 – 70% منها لوحدها. وازداد نشاط بعض الجماعات الإرهابية في مناطق الهشاشة الأمينة مثل الشواطئ الليبية حيث أصبح الاتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية مصدراً ليس لتمويل الجماعات الإرهابية فقط، بل من مهام التنظيمات الإرهابية والتي جعلت منها مصدراً لتمويل عملياتها. كما استغلت هذه الجماعات انعدام الأمن في بعض الدول العربية وتحالفت مع مهربي البشر لتستطيع مواصلة أعمالها الإجرامية. وعليه فإن استمرار الهجرة غير الشرعية يعمل كحافز للحركات المسلحة في الدول العربية حيث يوفر مصدر تمويل لهذه الحركات، كما أصبحت بعض الجهات تستغل المهاجرين للمشاركة في النزاعات، وبالطبع فإن هذا يزيد من الانفلات الأمني وعدم الاستقرار في المنطقة[23].

(23) . خميس، مصدر سابق، ص347

المبحث الرابع- الجهود والسياسات العربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية والرؤية المستقبلية

المطلب الاول: الجهود والسياسات العربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية وتجارة البشر

سعت بعض الدول العربية لوضع خطط وسياسات مختلفة لمكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، إضافة للجهود المشتركة مع المنظمات الدولية ودول الاتحاد الأوروبي، كما سعت لسن قوانين وتشريعات لمواجهة الاتجار بالبشر ووقعت بعض الدول اتفاقيات ثنائية مع الدول الاوروبية من شأنها الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية ومعالجة جذورها وتتمثل هذه الجهود والسياسات في الآتي:

1. عقد الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مثل:

أ- الاتفاقية المصرية الإيطالية 2006: وتنص الاتفاقية على إعطاء السلطات المصرية الفترة الكافية لإعادة توطين مواطنيها مع تحمل الجانب الإيطالي كافة التكاليف اللازمة لذلك[24].

ب- الاتفاقية الليبية الإيطالية: وهي مذكرة تفاهم وقعت في عام 2003 تقدم بموجبها ايطاليا معدات فنية وأجهزة مراقبة لدولة ليبيا لمساعدتها لمراقبة حدودها والقضاء على الهجرة غير الشرعية. كما عقدت إيطاليا أيضاً اتفاقاً مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي في 17 جوان 2011، بقصد التعاون لمكافحة الهجرة غير الشرعية، بما في ذلك عودة المهاجرين غير الشرعيين، وبموجب هذا الاتفاق تم إعادة أكثر من 13000 مهاجر ليبي[25].

ج- الاتفاقية المغربية الإسبانية: وتعد نموذجاً في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية في حوض البحر المتوسط. وبموجب هذه الاتفاقية فإنه يسمح لثلاث آلاف عامل موسمي مغربي بالدخول إلى اسبانيا على ألا تزيد مدة العمل على تسعة أشهر.[26]

د- الاتفاقية الايطالية التونسية: أبرمت إيطاليا اتفاقاً مع تونس في 5 أبريل 2011، وبموجب هذه الاتفاقية قدمت إيطاليا 200 مليون يورو كمساعدات وائتمان مقابل تعاون تونس في منع المزيد من المغادرين وقبول المهاجرين العائدين، وهذا الإجراء أدى إلى انخفاض تدفق المهاجرين التونسيين بنسبة 75 %[27].

2. سن القوانين والتشريعات

سعت غالبية الدول العربية إلى وضع عدد من التشريعات والقوانين التي تخص جريمة الاتجار بالبشر. ففي مصر يوجد قانون رقم 64 لسنة 2010الذي ينص على معاقبة المتهم بأحكام قد تصل إلى السجن المؤبد أو بغرامة تبدأ من 15 ألف وقد تصل إلى 500 ألف جنيه مصري. وفي السودان يُحكم بالسجن فترة لا تقل عن ثلاث سنوات وحتى عشرين عامًا من يثبت إدانته في جريمة اتجار بالبشر، وقد تصل العقوبة للإعدام في حال وفاة الضحية. وأما في السعودية فقد تصل مدة السجن لخمسة عشرة عامًا، وقد تصل الغرامة إلى مليون ريال سعودي. وفي الأردن فإن عقوبة الاتجار بالبشر تكون بالسجن لمدة تبدأ بستة أشهر وحتى عشر سنوات، أو بغرامة تتراوح بين ألف وعشرين

---

(24). شريط، فاطمة الزهراء، *السياسات المتوسطية لمكافحة الهجرة غير الشرعية*، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد(7) العدد (1) السنة 2021، ص 523، www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/187/7/1/156893/، تاريخ الزيارة 18-12-2021

(25) . بوستي، توفيق، *امننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الاوروبي*، مقال منشور على موقع المعهد المصري للدراسات، 5-11-2021، https: //eipss-eg.org/ تاريخ الزيارة 18-12-2021

(26) . شريط فاطمة الزهراء، مصدر سابق

(27) . المصدر السابق

ألف دينار أردني[28]. وفي اليمن صدر في11 يناير 2018 قانون مكافحة جرائم الاتجار بالبشر وهو يعاقب المتهم بالاتجار بالبشر بالحبس مدة لا تقل عن خمس سنوات ولا تزيد على عشر سنوات، وبغرامة لا تقل عن مائة ألف ريال، ولا تزيد على مليون ريال[29].

كما أتبعت عدة دول بعض السياسات لمكافحة الهجرة غير الشرعية حيث وضعت مصر خطة متكاملة تضمنت وضع إطار تشريعي لمكافحة تهريب المهاجرين، وإدماج اللاجئين من مختلف الجنسيات في المجتمع من دون تمييز ضد حركتهم وعدم عزلهم في مخيمات أو معسكرات إيواء، ووضع خطة لتمكينهم اقتصادياً بتدريبهم على أنشطة اقتصادية تضمن لهم دخلاً سواء بقوا في مصر أو عادوا إلى أوطانهم[30].

كما يبذل السودان جهوداً كبيرةً في محاربة مهربي وتجار البشر وأشاد الاتحاد الأوروبي في عدد من المحافل الدولية بدور السودان في مكافحة الهجرة غير الشرعية ووعد بتقديم الدعم المادي والفني للمركز القاري[31] الذي أجازته لجنة الاتحاد الإفريقي المتخصصة للهجرة والنازحين واللاجئين، واختيرت الخرطوم مقراً له، حتى يستطيع السودان مساعدة الدول الأوروبية فى معالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، وسيعنى المكتب بمكافحة الهجرة غير النظامية، وما يرتبط بها من أنشطة غير قانونية عابرة للحدود، ومنها تهريب المهاجرين والاتجار بالبشر[32].

كما وضعت الجزائر استراتيجيات متعددة لمكافحة الهجرة غير الشرعية أبرزها الاستراتيجية الأمنية لتشديد الرقابة الأمنية على الحدود، واستراتيجية قانونية حيث سعت لسن تشريعات وقوانين تجرم الهجرة غير الشرعية وتعاقب كل من يغادر أرض الوطن بأوراق غير ثبوتية. كما جرمت مهربي المهاجرين وحددت عقوبات تتراوح بين ثلاثة إلى خمس سنوات. بجانب استراتيجية اقتصادية باعتبار أن العامل الاقتصادي من أهم عوامل الهجرة غير الشرعية وسعت من خلالها لمكافحة البطالة[33].

المطلب الثاني: الرؤية المستقبلية للأمن القومي العربي:

السيناريو الأول:

في ظل الأوضاع التي تعيشها الدول العربية من ازمات وتدهور في الاوضاع السياسية والاقتصادية والامنية مع عدم وجود رؤية واضحة لكيفية مجابهة ه1ه الازمات، لن تتوقف الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. وسيظل الأمن القومي العربي في حالة تهديد مستمر، وتدريجياً ستفقد الدول والمجتمعات تماسكها، فتنشأ طبقات وفئات

---

(29) . الصادق، ابتهال جمال الدين واحمد يوسف البلوله " ظاهرة الاتجار بالبشر في دول حوض البحر الاحمر واثرها على الامن الاقليمي، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، العدد السادس ص 19، يونيو 2021م.

(30) . *مصر تبحث عن تعاون عربي لتدعيم محاربتها للهجرة غير الشرعية*، مقال منشور على موقع العرب13-6-2021، ، https: ///alarab.co.uk، تاريخ الزيارة 18-12-2021

(31) .نصر الدين عثمان، " *السودان مكافحة الهجرة غير الشرعية جهود تستحق الاشادة*، مقال منشور على سودان اندبندنت 4-11-2019، https: //www.sudanindependent.com/news تاريخ الزيارة 20-12-2021

(32). *الاتحاد الافريقي يعتمد الخرطوم مركزا لمكافحة* الهجرة، مقال منشور على موقع الاناضول 11- نوفمبر 2019، https: //www.aa.com.tr/ar تاريخ الزيارة 19-12-2021م

(33) . سحنين، هنري، وولد الصديق ميلود، *المقاربة الجزائرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية*، مجلة البحوث القانونية والسياسية مجلد 2 العدد 14، ص117ص119، https: //www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/560/2/14/120980، تاريخ الزيارة 19-12-2021

جديدة داخل المجتمع الواحد: طبقة من المهاجرين الذين فقدوا كرامتهم وتعرضوا للعبودية فيصبحون هم وأسرهم ناقمين على العالم بأسره ومهيئين نفسياً لتدمير أي شيء، ومن الممكن ان ينخرطوا بسهولة في صفوف الحركات المسلحة والحركات الإرهابية وطبقة أخرى من الجماعات المسلحة وتجار البشر الذين اعتادوا التكسب والعيش من هذه التجارة والأعمال غير القانونية وبالتأكيد فهم يسعون دوماً لتوسيع دائرة نشاطهم وزيادة أعداد العاملين ضمن شبكاتهم الإجرامية لضمان استمرارية عملهم فيسعون لضم المسؤولين وافسادهم بالرشاوى والاغراءات المادية ليوفروا لهم الغطاء والحماية.

السيناريو الثاني: أن يؤدي ضغط دول الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدول على الدول العربية للدفع بها إلى تفعيل وسن قوانين أكثر صرامةً على المهربين وتجار البشر مما يسهم في تقليل أو الحد من عدد المهاجرين غير الشرعيين. كما يمكن أن يؤدي الضغط الشعبي على الحكومات إلى إجراء إصلاحات سياسية واضحة مبنية على احترام حقوق الإنسان وإتاحة حرية الرأي والتعبير وإتاحة الفرص للمساواة بين الجميع وتحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد وإقامة مشاريع تنموية مستقبلية بحيث تسهم في تحقيق الاستقرار والأمن وبالتالي الحد من أسباب الهجرة غير الشرعية.

الخاتمة.

تناولت هذه الدراسة أثر الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر على الأمن القومي العربي، ووقفت الدراسة على بداية ظهور الهجرة في الدول العربية، وتطرقت الي الأسباب والعوامل التي تدفع البعض لتكبد المشاق والمخاطرة بحياتهم لكي يهاجروا ويصبحوا ضحايا لتجار البشر. وأتضح أن عدم الاستقرار السياسي وتدهور الأوضاع الاقتصادية في بعض الدول العربية تمثل أهم دوافع الهجرة غير الشرعية، كما تبين أن للهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر أثراً كبيراً على الأمن القومي العربي وعلى وحدة المجتمعات العربية، كما تبين أن التعامل مع هذه الظواهر يحتاج لتخطيط طويل المدى وتعاون دولي وحلول جماعية للقضاء عليها.

خلاصة بأهم النتائج

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تؤثران سلباً على الأمن القومي العربي بمختلف جوانبه الأمنية والسياسية والاقتصادية والصحية.
2. أن غالبية الهجرة غير الشرعية تكون في أوساط الشباب أو الفئات العمرية الصغيرة وأغلبهم بدافع اليأس والإحباط والرغبة في تحسين أحوالهم المعيشية وتحقيق أحلامهم للمخاطرة بالهجرة غير الشرعية.
3. أن عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان يعدّ أحد الأسباب الرئيسية للجوء السياسي أو حركة الهجرة الجماعية بحثاً عن مناطق أكثر أمناً.
4. أن الحركات الإرهابية والجماعات المسلحة اتخذت من الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر مورداً مادياً لها، وبعضهم استغل المهاجرين غير الشرعيين للمشاركة في الحروب.
5. أن تدهور الأحوال الاقتصادية لبعض الدول العربية واستمرار النزاعات السياسية في المنطقة تنبئ باستمرار موجات الهجرة غير الشرعية ومن خلفها تجارة وتهريب البشر.
6. أن القضاء على الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر تستوجب حلولاً متكاملة لقضايا الفقر والمساواة واحترام حقوق وكرامة الانسان.

التوصيات والمقترحات.

استنادا إلى نتائج الدراسة توصي الباحثة وتقترح الآتي:

1. ضرورة تعاون جميع الدول العربية لتحقيق الأمن القومي العربي ومحاربة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.
2. توجيه جزء من الانفاق على مكافحة الهجرة غير الشرعية إلى تنمية وتطوير دول منشأ الهجرة حتى تتحسن أوضاعها تدريجياً ودعم وتشجيع الشباب على إقامة مشاريع لتحقيق تطلعاتهم على أن يكون ذلك برعاية المنظمات الدولية.
3. فرض العقوبات القانونية الرادعة على مهربي وتجار البشر.
4. ضرورة إعادة النظر في قوانين الهجرة بحيث تتاح الفرصة للراغبين في الهجرة المقننة لتحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم.
5. ضرورة الأخذ بالنظام الديمقراطي والتزام الحكومات بالشفافية وإتاحة الحريات ومحاربة الفساد.
6. إنشاء مراكز بحثية لدراسة الآثار النفسية والاجتماعية للهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر.
7. التوعية الإعلامية بالمخاطر المصاحبة للهجرة غير الشرعية وما يتعرض له المهاجرون من استغلال واذلال وموت في بعض الاحيان.

قائمة المراجع والمصادر

اولا: المعاجم

- وضاح زيتون، المعجم السياسي، دار المشرق الثقافي، عمان، الاردن، 2006، ط1

ثانيا: الكتب

- البحيري، اميره محمد بكر، الاتجار بالبشر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011
- د. البشرى، محمد الأمين، الأمن العربي المقومات والمعوقات، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية الرياض ط1، 2000م
- أ.د الدومة، صلاح الدين عبد الرحمن – أمن القرن الأفريقي، مطبعة جي تاون الخرطوم ط1، 2005
- القاضي، رامي متولي، مكافحة الاتجار بالبشر في القانون المصري في التشريعات المقارنة، دار النهضة العربية القاهرة، ط1

ثالثا رسائل علمية

- خميس، مجاهد عبد الله، أثر التدخل الخارجي على الاستقرار السياسي في الدول العربية، دراسة حالة ليبيا، ص 327، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الزعيم الازهري، 2019 م.
- احمد، خالد احمد محمد، الاستراتيجية الوطنية لمنع ومكافحه الاتجار بالبشر في السودان، رسالة ماجستير الأكاديمية العسكرية العليا الخرطوم، 2016م

رابعا- المجلات

- الصادق، ابتهال جمال الدين واحمد يوسف البلوله " ظاهرة الاتجار بالبشر في دول حوض البحر الاحمر وأثره على الأمن الإقليمي، مجلة القلزم للدراسات السياسية والقانونية، العدد السادس، يونيو 2021م

خامسا: الندوات

- الكيلاني، هيثم، مفهوم الأمن القومي العربي دراسة في جانبيه السياسي والعسكري، ندوة الأمن العربي، التحديات الراهنة والتطلعات المستقبلية، مركز الدراسات العربي – الأوروبي، واشنطن من 9 – 11 يناير 1996م

خامسا- مواقع الكترونية

- معجم المعاني الجامع، تعريف الهجرة، https: //www.almaany.com/ar/dict/alukn-
- الخطيب، حمد حسن عبد العليم، جرائم الاتجار بالبشر في شمال افريقيا خطورتها وآثارها على حقوق الإنسان والاليات التشريعية لمكافحتها (مصر والسودان نموذجا)، مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل المجلد الأول العدد الثاني –يونيو 2018م) –المركز الديمقراطي العربي(www.democraticac.de/?p=6
- الدميري، امين، تعريف الهجرة في الاسلام، مقال منشور على موقع الالوكة بتاريخ، 29/9/2017/ ::https //www.alukah.net/sharia/0/121089/#ixzz63G42U0xO
- العلوي، الحسن الشيخ، صراع النفوذ بين القاعدة وتنظيم الدولة في أفريقيا، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 10/ فبرأير 2016م، https: //studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/02/2016217925474124.html
- بتقة، خديجة، الأمننة الأوروبية للهجرة غير الشرعية وانعكاسها على سياسات دول شمال افريقيا ((المغرب والجزائر نموذجا)). مجلة الدراسات الأفريقية وحوض النيل –المركز الديمقراطي العربي(المجلد الأول العدد الثاني –يونيو 2018م)www.democraticac.de/?p=6
- بركان، فايزة، اليات التصدي للهجرة غير الشرعية، بحث تكميلي للماجستير2012/2011، كلية الحقوق جامعة باتنة، http: //researcherarab.blogspot.com/2020/02/blog-post_82.html
- برقوق، ختو فايزة سالم، البعد الأمني للهجرة غير الشرعية، بحث ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص الدراسات الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية والإعلام معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر في 2010م، http: //biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1635/11429/1/ KHETTOU_FAIZA.PDF.pdf
- توفيق بوستي، امننة الهجرة غير الشرعية في سياسات الاتحاد الاوروبي، المعهد المصري للدراسات، 5-11-2021، https: //eipss-eg.org/
- شريط فاطمة الزهراء، السياسات المتوسطية لمكافحة الهجرة غير الشرعية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد(7) العدد (1) السنة 2021، www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/187/7/1/156893
- مونيف، سامي محمد، الهجرة غير الشرعية بين المؤشرات السببية والآثار الأمنية في الدول المصدرة، دراسة حالة منطقة المغرب العربي711-مجلة العلوم السياسية والقانون المجلد10، العدد41، مارس 2019-المركز الديمقراطي العربي، : //www.democraticac.de/?p=6
- نصر الدين عثمان، سودان اندبندنت" السودان مكافحة الهجرة غير الشرعية جهود تستحق الاشادة، 4-11-2019، https: //www.sudanindependent.com/news
- هنري سحنين، ولد الصديق ميلود، المقاربة الجزائرية لمكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، مجلة البحوث القانونية والسياسية، مجلد 2، العدد 14، ص117ص119، https: //www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/560/2 /14/120980

- تقرير، العرب، مصر تبحث عن تعاون عربي لتدعيم محاربتها للهجرة غير الشرعية13-6-2021م، https: ///alarab.co.uk
- تقرير على موقع الاناضول، الاتحاد الافريقي يعتمد الخرطوم مركزا لمكافحة الهجرة، 11نوفمبر2019، https: //www.aa.com.tr/ar